

الرخصة ٨٠ - ١١ - ١٢
١٩٨٢/١١٤ - ٥٥٥١ - ٢

مؤتمر شعبي فلسطيني في الجنوب يطالب بإطلاق جميع المعتقلين ويمسّاكن صحيحة بدل خِمَم "الأونروا"

وطالبت اللجنة في بيان المؤتمر، باخذ رأي الفلسطينيين لدى طرح اي حل نهائي يتعلق بمصيرهم ومستقبلهم في لبنان، مؤكدة على ان "الجماهير الفلسطينية في لبنان، لا زالت ترى في منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لبناء الشعب الفلسطيني، مؤيدة صيفه تفاصيل ما بين الأردن ومنظمة التحرير، تضمن حلاً عادلاً للقضية، يتضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني".

وفي ختام بيان المؤتمر، وردت سلسلة من المطالب اولها حرية العمل لبناء الشعب الفلسطيني في مختلف مناطق الجنوب، وثانيها فتح المدارس التابعة لـ "الأونروا"، بهدف انقاذ العام الدراسي الجديد. مع التمني على ملك السعودية فهد بن عبد العزيز المساهمة في إعادة بناء المدارس الفلسطينية، كما الحال بالنسبة الى عملية اصلاح المدارس اللبنانية في مختلف مناطق الجنوب.

صور - «السفير»

عقدت أمس اللجنة الاجتماعية الإنسانية لابناء المخيمات الفلسطينية في الجنوب، مؤتمراً شعبياً برئاسة رئيس اللجنة الدكتور فاعور فاعور، وحضور عدد كبير من ممثلي اللجنة في مخيمات الرشيدية والبص والبرج الشمالي والقاسمية وأبو الاسود والبرغالية وعين الحلوة والمية ومية والنبطية، وحشد من ابناء المخيمات.

تكلم في المؤتمر، الدكتور فاعور ومندوب اللجنة الاجتماعية فهمي فاعور وممثلو المخيمات الفلسطينية، ثم قرأ الدكتور فاعور بيان المؤتمر الذي طالب بإطلاق اكثر من ٧ آلاف اسير لدى القوات الاسرائيلية في معسكر انصار، بالإضافة الى عدد آخر محتجز لدى "القوات اللبنانية"، مشيراً من ان استمرار اعتقالهم سيؤدي بالضرورة الى خلق مجموعة من الازمات الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية في صفوف عائلاتهم.

وجاء في البيان رفض سكان المخيمات للخيم، التي نصبتها وكالة الغوث الدولية، "الأونروا"، وطالبتهم بمساكن صحية لائقة، مع التأكيد على الحق في العودة الى الوطن.

وحمل البيان ايضاً مطالبة سكان المخيمات بتأمين الحماية للسكان الفلسطينيين في ارواحهم ومتلكاتهم، لكي لا تتكرر الحادثة التي جرت في مخيم "المية ومية"، حيث احرقت منازل الفلسطينيين، وبالتالي تم تشریدهم، حتى لا تتكرر بعض الحوادث التي جرت في اماكن سكن تجمعات الفلسطينيين.

وقررت اللجنة الاجتماعية الإنسانية لابناء المخيمات الفلسطينية في مناطق الجنوب، كما جاء في البيان، الاتصال بالسلطات اللبنانية، لطلب مساعدتها، بهدف حفظ حقوق الشعب الفلسطيني، ولصون كرامته في اطار القوانين المرعية.